الجمهورية
الأربعاء 23-10-2013 العدد 784

سلامة: لن نمسّ إحتياط الذهب رغم عجز الموازنة

سلامة يلقي كلمته (جوزف براك)

أكد حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ان الاقتصاد اللبناني يرتكز على التحاويل النقدية التي معظمها من اللبنانيين غير المقيمين، والتي شكلت تاريخيا 20 إلى 30 في المئة من الناتج المحلي، وهي تقدّر حاليا بـ8 مليارات دولار سنويا.

وفي كلمة له في مناسبة مباشرة التدريس في برنامج شهادة الإجازة في المعهد العالي للدراسات المصرفية – جامعة القديس يوسف، الأشرفية، قال سلامة ان هذه التحاويل تعتبر الحجر الأساسي لتمويل الاقتصاد اللبناني ولتغطية العجز في الميزان التجاري، وهذا العجز أيضا تاريخي بسبب غياب مواد أولية يمكن للبنان أن يصدّرها. كما أن لبنان يعتمد على قطاع التجارة والخدمات والبناء ليحقق النمو، بينما بقيت مساهمة قطاعي الصناعة والزراعة في الناتج المحلي

الإقتصاد اللبناني يرتكز على التحويلات النقدية

متدنية. واوضح انه كان على مصرف لبنان، أمام هذا الواقع، "أن يخطط لنموذج مصرفي محافظ يحفّز الثقة ويستقطب الودائع إلى لبنان بهدف الضغط على تراجع الفوائد، ممّا يشجع على الاستثمار وعلى إيجاد فرص العمل. وهذا ما فعل".

قال: لقد بنينا قطاعا مصرفيا يتمتع بسيولة مرتفعة بحيث يجب على المصارف أن تبقي 30 في المئة من ودائعها نقدا. كما فصلنا بين المصرف التجاري والمصرف الاستثماري منعا لاستعمال أموال المودعين في استثمارات غير ممكن تسييلها بسرعة أو استعمالها للمضاربة. كذلك نظمنا تسليفات المصارف ولا سيما حينما تكون هذه التسليفات عقارية أو لتمويل شراء أسهم. وطالبنا برأسمال يمثل 40 في المئة من كلفة المشروع العقاري و50 في المئة من قيمة الأسهم. كما لفت سلامة الى ان مصرف لبنان سعى أيضا "إلى تعزيز ملاءة المصارف تبعا لمعايير بازل 2– ومن ثم بازل 3–، ولم تجد المصارف صعوبة في تطبيق ذلك بسبب هذا النموذج. كانت سياسة مصرف لبنان، ولا تزال، عدم السماح بإفلاس أي مصرف. ونمت الودائع في لبنان وتراجعت الفوائد ممّا حفّز النمو الاقتصادي. وسمحت هذه السيولة بإطلاق قروض مفيدة للاقتصاد وداعمة للاستقرار الاجتماعي كالقروض السكنية والقروض الاستهلاكية، ممّا ساهم بإعادة تكوين الطبقة الوسطى في لبنان بعد أن قضت عليها الحرب اللبنانية وتراجعت القدرة الشرائية بسبب انهيار الليرة اللبنانية خلال هذه الحرب".

وفيما اعتبر سلامة ان الذهب والسرية المصرفية يشكلان العنصرين الأساسيين في بناء ثقة نفسية للمتعاملين في السوق اللبنانية، قال ان مصرف لبنان على قناعة بعدم جدوى المس بهذه السلعة الموجودة في محفظته، وبالأخص في ظل العجز المرتفع في ميزانية الدولة. لافتا الى مساهمة مصرف لبنان بتعدّي مرحلة الضغوط على إلغاء السرية المصرفية بالمساهمة الفعالة بإقرار قانون مكافحة تبييض الأموال وإنشاء وحدة لديه متخصصة في تطبيق هذا القانون.

اضاف: إننا نتطلع إلى المستقبل مخططين لكي يلعب القطاع النقدي الدور الرائد في تطوير وتحديث الاقتصاد في لبنان. إننا ندرك أن النمو سيرتبط إلى حد كبير بتحسين القدرة التنافسية للبنان. ومما يساعد على ذلك تطوير اقتصاد المعرفة حيث سيكون الابتكار والقدرة البشرية على إضفاء القيمة المضافة، عنصرين أساسيين للمساهمة في تحسين وضعنا التنافسي.

تابع: كما أننا نتوقّع دورا مهما للقطاع المصرفي في تطوير قطاع البيئة وقطاع الطاقة البديلة. ■

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"